المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول

القواعد الأصولية المتعلقة بالتعارض والتخلص منه عن طريق الجمع بين المتعارضين أو ترجيح أحدهما على الآخر

تطبيقا من كتاب فتح الباري للعلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني

بحث مقدم لنيل درجة العالمية - الدكتوراه - في الفقه والأصول

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور /
سعيد بن مصيلحي عتربي الله
إعداد الطالب/
جيلان غلاتا مامي باتي البالي

لعام ١٤١٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

{فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول}

{وقل رب زدني علما}

{ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا}

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(ملخص رسالة الدكتوراة)

(القواعد الأصولية المتعلقة بالتعارض والتخلص منه عن طريق الجمع بين المتعارضين أو ترجيح أحدهما على الآخر تطبيقاً من كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني) رحمه الله تعالى.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد احتوت هذه الرسالة على مقدمة وتمهيد وباب في القسم النظري ، وبابين في القسم التطبيقي وخاتمة.

* التمهيد: في إعطاء نبذة عن الأمامين البخاري وابن حجر رحمهما الله تعالى، وعن القواعد الأصولية وأهميتها للفقيه والمحدث.

* أما الباب في القسم النظري فكان في التعارض وأركانه وشروطه ومجاله وأسباب وقوعه وأنواعه وكيفية دفعه والتخلص منه.

* أما الباب الأول في القسم التطبيقي فقد تقدمه تمهيد في تعريف الجمع وبيان مدي الأخذ به وشروطه وكيفيته ومراتبه واهم طرقه عند الأصوليين، ويعقبه تطبيق لقواعد الجمع الأصولية في عشرة فصول تطبيقية تضمنت ما يزيد على أربع وستين وثلاثمائه من المسائل الفقهية المطبقة من فتح الباري.

* وأما الباب الثاني في القسم التطبيقي فقد تقدمه تمهيد في تعريف الترجيح وأركانه وشروطه والقواعد العامة له وبيان أراء الأصوليين في وجوب العمل بالراجح، يعقبه تطبيق قواعد التقديم والترجيح بين الأدلة المتعارضة في ثلاثة فصول تطبيقية من فتح الباري تضمنت ما يربو على مائة مسألة فقهية من الفتح.

* أما أهم النتائج التي توصل إليها البحث فكانت كالاتي:

* إن الاختلاف بين المذاهب بين محيز ومانع فأمر اعتباري: فالمجيز فباعتبار وقوعه بسبب عجز المجتهد عن الوصول إلى المخرج مع وجوده بالفعل، أو التعارض من أجل الخلل الذي يعترى تلك الأدلة، ويدخل فيه ما يعبر عنه بالتعارض الظاهري أو الصوري وكذلك التعارض الجزئي، ولا فرق في ذلك بين القطعي والظني عند المحققين ، لأنه غير حقيقي. واما المانع فباعتباره بقصد الشارع أو في الواقع ونفس الأمر، أو في الأدلة الظنية التي لا مخرج من تعارضها ، ويدخل فيها التعارض الكلي أو التعارض بمعني التناقض أو التضاد.

* إن دراسة التعارض من أهم الدراسات الأصولية في معرفة أقرب الأقوال إلى الصواب عن طريق الجمع أو النسخ أو الترجيح بين الأدلة المتعارضة ، لأن ما قرره علماء الشريعة الإسلامية من اعتبار علم أصول الفقه ميزاناً للفقه الإسلامي يتجلي في استعمال تلك القواعد كقوانين فاصلة في النزاعات والاختلافات في المسائل الفقهية المختلف فيها بسبب التعارض .

* إن البحث في المسائل التطبيقية كان في الأدلة المتعارضة في تلك المسائل وبيان وجه الجمع أو الترجيح إعمالاً لقواعد كل منهما عند الأصوليين.

* إنه قد ظهرت بهذا البحث العلاقة الوثيقة بين أصول الفقه وبين الوحي ممثلا في الكتاب والسنة من خلال استعمال قواعد هذا العلم في شرح السنة باعتباره ميزاناً لفهم نصوص الكتاب والسنة استنباطاً واستدلالا، وبدونه يختل هذا الميزان.

* إن كتب شروح السنة من أهم الكتب التي ضمت أثرا ضخماً من آثار الأصوليين من خلال شرح السنة المطهره ولا سيما كتاب فتح الباري الذي اشتمل على كمية من الآراء الأصولية الهامة المعزوة منها إلى فحول علماء الأصول أو التي استقل بها الحافظ ابن حجر رحمه الله.

* توصلت إلى آراء أصولية للحافظ ابن حجر مبثوثة في ثنايا كتابه فتح الباري ، وخاصة ما يتعلق بالتعارض والتخلص منه، وكانت معظم آرائه منسجمة مع جمهور الأصوليين كما في ترتيب طرق التخلص من التعارض ، واعتبار تعدد ألفاظ الحديث إذا لم يمكن حمل بعضها على البعض الآخر من باب التعارض ، واعتبار تخصيص العموم وتقييد المطلق وجهين من أوجه الجمع ، وجواز تخصيص العموم بالقياس وبالقرينة ، وترجيح الموصول على المرسل والمرفوع على الموقوف ، وتقديم الكثرة من الرواة على القلة وتقديم رواية الصحابي على رأيه عند التعارض ، وغير ذلك . والله أعلم.

الباحث: جيلان غلتا مامي

التوقيع:

المشرف: د/سعيد مصيلحي عتربي

التوقيع:

يعتمده

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية : د/ محمد العقلا

شكر وتقدير

أحمدك يا رب وأثني عليك ، يا عوني ويا نصيري ، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، فلك الحمد ولك الشكر على كل حال .

وبعد حمد الله والثناء عليه بما هو أهله ، أتقدم بشكري الجزيل من أعماق قلبي ووجداني لمن شملني حلمه وعلمه ، وأضاء لي طريق النجاح رأيه وتوجيهه ، وهو الدكتور سعيد مصيلحي عتربي الله ، الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة من بدايتها إلى نهايتها ، وتحمل أخطائي وجهلي بصدر رحب ، ولم يدخر جهدا في توجيهي وتذليل كل ما يصادفني من صعوبات ، سواء داخل الجامعة أو في مترله العامر جزاه الله عني كل خير .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ولفضيلة رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية ونائبه والعاملين معه على كل ما قدموه لي من تشجيع من بداية التحاقي بقسم القضاء ، ثم بالدراسات العليا الشرعية وحتى هذه اللحظة جزاهم الله عني كل خير .

كما أشكر أيضا جميع القائمين على إدارة شئون كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وجميع أساتذتي أعضاء هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا وكل من قدم لي أي عون في إنجاز هذا البحث أو دعوة صالحة في ظهر الغيب ، فجزى الله الجميع عني كل خير .

ولا يفوتني أن أشكر جامعة أم القرى وعلى رأسها معالي الدكتور مدير الجامعة ووكلاء الجامعة وجميع منسوبيها ، وذلك على ما هيأت لي من هذه الفرصة الثمينة بتمكيني من مواصلة الدراسات العليا في رحابها ، وكذلك على جهودها الملموسة في خدمة الإسلام والمسلمين ، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه .

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . اللهم صل وسلم وبارك وأنعم على رسولنا محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فإن من فضل الله علي وعلى أمثالي من طلاب العلم ، أن هيأ لهم من يعينهم على طلب العلم .

وإن من أعظم من أعانني على طلب العلم بعد الوالدين هذه البلاد المباركة المملكة العربية السعودية ممثلة في جامعة أم القرى التي فتحت بابها لأبناء المسلمين المشغوفين بمواصلة طلب العلم،وإن من أعظم فضل الله علي أن كنت من هؤلاء الطلبة الذين شملهم هذا العطاء الكريم،جعله الله في ميزان حسناتهم إنه نعم المولى ونعم النصير .

بعد أن تجاوزت مرحلة الماجستير وتأهلت لمرحلة الدكتوراة وجدت لزاما علي أن أبحث عن موضوع يصلح لمرحلة الدكتوراة ، فنظرت في أكثر من موضوع في حقل تخصصي - وهو علم أصول الفقه - فوجدت أن أكثر مواضيع الأصول فائدة هو كيفية الاستفادة منه، لأن العلم النظري البحت لا يجدي ما لم يتمكن المتخصص من معرفة طرق الاستفادة بتطبيقه على الفروع الفقهية . ولما كان التعارض والترجيح هو المجال الذي يمكن للطالب أن يفهم من خلاله كيفية الاستفادة من الأدلة بواسطة القواعد الأصولية ، وهو المجال الذي وقع اختياري على جزئية منه في مرحلة الماجستير أقنعت نفسي بمواصلة المشوار في نفس الاتجاه رغم قلة بضاعتي العلمية وصعوبة مثل هذه المواضيع لدقة مصطلحاتها وصعوبة فهمها . وذلك لأن علم أصول الفقه يعتبر مفتاح العلوم الشرعية وخادم أحكامها ،فالهدف من دراسته هو معرفة استنباط الأحكام من الأدلة،وكيفية استفادتها من مصادرها،سواء كان كتابا أو سنة أو إجماعا أو قياسا أو غيرها.فهو بذلك يعد من أهم العلوم الشرعية،لاحتوائه على ضوابط ومعايير علمية دقيقة لأصول هذه الشريعة وفروعها .

ولما كانت كتب السنة وشروحها من أهم الكتب التي تبرز فيها أثر القواعد الأصولية على الفروع أثناء شرح السنة ، والبحث في هذا المجال ما زال بكرا خصبا

إلا في الأزمنة الأخيرة ، فضلت أن يكون بحثي التطبيق على ما يخص هذا الموضوع من خلال أحد تلك الكتب ، وبعد البحث والمقارنة توصلت إلى كتاب العلامة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ، وهو كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري لإمام المحدثين والفقهاء أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، فهو أهم مصادر السنة وأوثقها وأصحها من حيث الإسناد والرواية بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء الأمة الإسلامية . فقد شهد التاريخ بأنه لم يحظ أي كتاب بعد كتاب الله عز وجل بالقبول كما حظي به كتاب صحيح البخاري ، مما جعل كثيرين من التابعين من العلماء يتناولونه شرحا لمسائله ، وتوضيحا لغوامضه ، وكشفا عن حقائقه ، فكان البحث بعنوان : القواعد الأصولية المتعلقة بالتعارض والتخلص منه عن طريق الجمع بين المتعارضين أو ترجيح أحدهما على الآخر تطبيقا من كتاب فتح الباري .

أهمية البحث :

إن أهمية البحث في أي فن من فنون العلم تنبع من أهمية القضية التي يعالجها ، ولا شك أن قضية تعارض الأدلة وكيفية التخلص منه ، من أهم مباحث علم أصول الفقه. وتطبيق ذلك على الفروع الفقهية من أهم مباحثه . علاوة على أن هذا التطبيق الفقهي الذي سيتم من خلال أهم شرح لأهم كتاب بعد كتاب الله عز وجل يجعل أهمية هذا البحث مضاعفا جدا . وذلك لأن العلامة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى استطاع أن يكشف حقائق هذا الكتاب ، حيث صرف شطرا من حياته ، وبذل كثيرا من جهوده في خدمة هذا السفر الجليل . ولا غرو فهو محدث بارع ، وصاحب رأي وترجيحات في علم مصطلح الحديث،وفقيه ماهر،وأصولي متمكن،فكلامه في هذه الفنون كلها معتمد. وكل من أتى بعده من العلماء بهذه العلوم فهو منه مقتبس،وقد علم ذلك من خلال الدراسات الكثيرة التي أجريت حول شخصية العلامة الحافظ وعلمه وتمكنه من كثير من العلوم . إلا أن الجانب الأصولي في شخصيته العلمية وقدرته الفائقة على التعامل مع النصوص الشرعية ، سواء من حيث استنباط الأحكام الشرعية للمستجدات ، أو تطبيق القواعد الأصولية في توضيح الأحاديث النبوية في صحيح البخاري ، وفي التخلص من التعارض الذي يظهر بين الأحاديث التي وردت في

صحيح البخاري أو غيره ، سواء عن طريق الجمع بين المتعارضين ، أو نسخ أحدهما بالآخر،أو ترجيح أو تقديم أحدهما على الآخر فلم يتكلم فيه - حسبما أعلم - إلا ثلاثة طلاب كتبوا عن القياس ، والمباحث اللغوية والسنة ، والنسخ . وذلك لأن ابن حجر اشتهر بين أهل العلم بأنه محدث وناقد للرجال أكثر من شهرته أصوليا ، ولعل السبب في ذلك أنه لم يظهر لنا بأن له مصنفا في الأصول . فنظرا لأهمية هذه الناحية العلمية لكتاب الفتح،بالإضافة إلى شخصية العلامة الحافظ المعتمدة عند العلماء في هذه الفنون وغيرها،اخترت أن أجمع ما صدر من العلامة الحافظ ابن حجر رحمه الله ، أو ما نقله عن غيره من أهل العلم مما يمكن أن يكون تطبيقا لقواعد الجمع بين المتعارضين، أو ترجيح أحدهما على الآخر من خلال كتابه الفتح في البابين التطبيقيين من الرسالة .ولا شك أن كتاب الفتح يشتمل على عدد وافر من الآراء الأصولية المعزوة إلى الفحول من العلماء الأصوليين . إلا أن العلامة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى لم يكن مقصده الأصلي في هذا الكتاب التصدي للمباحث الأصولية واستيعابها في كتاب.وإنما هي مسائل وقواعد أصولية تطبيقية توجد متناثرة في صفحات الكتاب وطيات عباراته،يستعملها عند احتياجه إليها،أو إذا وجد لفظة في الحديث لها تعلق بعلم الأصول أبرز ذلك بأوضح عبارة،متمشيا مع رأي جمهور الأصوليين من الشافعية وغيرهم .

الأسباب الدافعة للبحث :

ولقد وقع اختياري على قواعد التخلص من التعارض عن طريق الجمع بين المتعارضين أو ترجيح أحدهما على الآخر للأسباب التالية :

١- بيان أن أدلة التشريع لا يوجد بينها تعارض حقيقي في الواقع ونفس الأمر،أو تعارض مقصود من الشارع ، وأن ما يوجد بينها هو تعارض ظاهري أو صوري في ذهن المجتهد نتيجة التشابه بين الأدلة أو لأسباب أخرى معروفة في محلها لا تستعصي على التوفيق بينها .

٢- إبراز الجهود التي بذلها علماء الإسلام ، وعلى رأسهم شيخ الإسلام وأمير المؤمنين في الحديث العلامة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في لجم الطاعنين على أدلة الكتاب والسنة ، وذلك بإزالة ما يظهر بينها من الاختلاف والتعارض عن طريق الجمع والتوفيق بين نصوصها ، أو ترجيح بعضها على البعض الآخر ، وأعتقد أن العلامة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى هو خير من سار على هذا المنهج ، وما أبرزه في كتابه الفتح من التوفيقات والترجيحات بين الأدلة الشرعية دليل على ذلك ، وكل من جاء بعده فهو عالة عليه . وأن ما ذهب إليه من التوفيقات والترجيحات أوثق وأصوب ، لاطلاعه على أقوال السلف والخلف في هذا الجانب وغيره .

٣- إن الغرض من معرفة قواعد أصول الفقه هو استنباط الأحكام الفرعية من الأدلة التفصيلية ، ولقد نبه على هذا الإمام الشاطبي رحمه الله فقال:"كل مسألة موسومة في أصول الفقه لا ينبني عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عونا في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية،والذي يوضح ذلك أن هذا العلم لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيدا له ومحققا للاجتهاد فيه،فإذا لم يفد ذلك فليس بأهل له"[1].

ومن هنا كان الدافع لي إلى اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في استثمار هذا الجانب من قواعد الأصول المتعلقة بطرق التخلص من التعارض عن طريق الجمع بين المتعارضين ، أو ترجيح أحدهما على الآخر ، والتطبيق عليها من أحاديث رسول الله ﷺ ، وذلك إبراز للعلاقة بين السنة النبوية الشريفة وبين أصول الفقه .

٤- اشتهر العلامة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى بين أهل العلم بأنه محدث فقيه أكثر منه أصولي ، ولعل السبب في ذلك أنه لم يكن له مصنف في

---

[1] انظر:أبو إسحاق الشاطبي،إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (ت ٧٩٠هـ):الموافقات في أصول الشريعة،١/٤٢، (ط:بدون ، بيروت ، دار الفكر) تاريخ الطبع:بدون .

الأصول - فيما أعلم - فأحببت بـــهذا العمل المتواضع أن أجمـــع آراءه الأصولية في طرق التخلص من التعارض عن طريق الجمع بين المتعارضين أو ترجيح أحدهما على الآخر كعالم أصولي له سماته المميزة ، واســتقلاله في مناهج البحث والاجتهاد في جميع مناحي العلوم الشرعية

٥- الرغبة في المساهمة في إبراز جانب من التراث الفكري الضخم الـــذي خلفه لنا هذا العالم الجليل الفذ الذي بذل وقته وجهده في سبيل علـــم الشريعة والذب عنه .

ومن الدوافع أيضا أن أتمكن بذلك من قراءة كتاب فتح الباري ((بأجزائه الكثيرة)) ، وذلك لما يحتويه من العلوم الجمة والمتنوعة ، حيث يعتبر موسوعة في الشريعة الإسلامية .

لهذه الأسباب مجتمعة اخترت أن يكون موضوع رسالتي في استخراج تطبيقـات للقواعد الأصولية المتعلقة بطرق التخلص من التعارض عن طريق الجمع بين المتعارضين أو ترجيح أحدهما على الآخر .

* خطة البحث :*

وقد اشتملت الخطة الإجمالية لهذا البحث على قسمين:نظري،وتطبيقي .

(القسم الأول : نظري)

ويشتمل هذا القسم على مقدمة وتـــمهيد وباب واحد .

* المقدمة : وتشتمل على الآتي :

(١) أهمية البحث .

(٢) الأسباب الدافعة إلى البحث .

(٣) خطة البحث .

(٤) منهج البحث .

* التمهيد : ويشتمل على النبذ التالية .

أ- أما النبذة الأولى : فهي عن حياة الإمام البخاري .

ب- أما النبذة الثانية : فهي عن العلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى .

ج- وأما النبذة الثالثة : فتحتوي على التعريف بقواعد أصول الفقه وأهميتها بالنسبة للفقيه والمحدث .

* الباب الأول : التعارض وطرق التخلص منه .

ويتألف هذا الباب من فصلين :

* الفصل الأول : في تعريف التعارض وبيان مجاله وأسباب وقوعه وأنواعـــه. وتحته خمسة مباحث .

* المبحث الأول :في تعريف التعارض في اللغة وفي اصطلاح الأصوليين والمحدثين.

* المبحث الثاني : في بيان ركن التعارض وشروطه .

* المبحث الثالث : في مجال التعارض .

* المبحث الرابع : في أسباب وقوع التعارض بين الأدلة .

* المبحث الخامس: في أنواع التـــعارض بالنسبة للأدلة التي يتصور وقوعه فيها

* الفصل الثاني : في طرق التخلص من التعارض ومسلك العلماء فيما يفعلـــه المجتهد إذا عجز عن دفع التعارض بين الأدلة المتعارضة ، وتحته ستة مباحث .

* المبحث الأول : طرق التخلص من التعارض وترتيبها عند جمهور الأصوليين .

* المبحث الثاني : طرق التخلص من التعارض وترتيبها عند الحنفية .

* المبحث الثالث: الموازنة بين الطريقتين .

* المبحث الرابع : مسلك الحنفية فيما يفعله المجتهد إذا عجز عن دفع التعارض بين الدليلين المتعارضين .

* المبحث الخامس: مسلك الشافعية في ذلك .

* المبحث السادس: الموازنة بين المسلكين المذكورين .

(القسم الثاني : تطبيقي)

ويحتوي على تمهيد وبابين :

* التمهيد: ويشتمل على الآتي :

* أولا : تعريف الجمع وبيان الفرق بينه وبين التأويل .

* ثانيا : بيان مدى أخذ العلماء بالجمع .

* ثالثا : بيان شروط الجمع وكيفيته وذكر مراتبه .

* رابعا: بيان أنواع وطرق الجمع عند الأصوليين بإيجاز .

* الباب الأول : تطبيق قاعدة الجمع بين المتعارضين على المسائل الفقهية في الفتح ، مصنفة تحت كل وجه من وجوه الجمع عند الأصوليين ، وتحته تمهيد وعشرة فصول .

* الفصل الأول : الجمع بين المتعارضين ببيان اختلاف مدلول اللفظ في المتعارضين عن طريق التأويل والتفسير ، ويحتوي تطبيقات فقهية من الفتح .

* الفصل الثاني : الجمع بين المتعارضين عن طريق الحمل على تنويع الحكم وتبعيضه ، ويتضمن تطبيقات فقهية من الفتح .

* الفصل الثالث : الجمع بين المتعارضين عن طريق تخصيص العموم ، وتحته تطبيقات .

* الفصل الرابع : الجمع بين المتعارضين عن طريق تقييد المطلق،وتحته تطبيقات .

* الفصل الخامس : الجمع بين المتعارضين عن طريق الحمل عل اختلاف الحال ، وتحته تطبيقات .

* الفصل السادس : الجمع بين المتعارضين عن طريق الحمل على اختلاف الحكم فقهية من الفتح.

* الفصل السابع : الجمع بين المتعارضين عن طريق الحمل على توزيع الحكم وتجزئته وتحته تطبيقات من الفتح .

* الفصل الثامن : الجمع بين المتعارضين عن طريق الحمل على انفكاك الجهة ، وتحته تطبيقات من الفتح .

* الفصل التاسع : الجمع بين المتعارضين عن طريق الحمل على أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وتحته تطبيقات من الفتح .

* الفصل العاشر : الجمع بين المتعارضين عن طريق الحمل على تعدد القصة أو الحادثة أو الواقعة ، وتحته تطبيقات من فتح الباري .

* الباب الثاني : قاعدة التقديم والترجيح بين الأدلة المتعارضة ، والتطبيق عليها من الفتح ، ويتألف هذا الباب من تمهيد وأربعة فصول .

* التمهيد : يشتمل على تعريف الترجيح ، وبيان أركانه وشروطه ، وذكر القواعد العامة له ، مبينا آراء الأصوليين في وجوب العمل بالراجح .

* الفصل الأول : الترجيح بين النصوص وتقديم بعضها على البعض الآخر من جهة السند ، وتحته أربعة مباحث .

* المبحث الأول : ترجيح السند بحسب الراوي نفسه والتطبيق عليه .

* المبحث الثاني : ترجيح السند بحسب الرواية والتطبيق عليها .

* المبحث الثالث : ترجيح السند بحسب المروي والتطبيق عليه .

* المبحث الرابع : ترجيح السند بحسب المروي عنه والتطبيق عليه .

* الفصل الثاني : في الترجيح بين النصوص ، وتقديم بعضها على البعض الآخر بحسب المتن ومدلول الحكم ، وما ينضم إليه من الخارج ، والتطبيق عليه ، وتحته ثلاثة مباحث .

* المبحث الأول : الترجيح بحسب المتن باعتبار مرتبة دلالته ، والتطبيق عليه .

* المبحث الثاني : الترجيح بحسب الحكم أو مدلوله ، والتطبيق عليه .

* المبحث الثالث : الترجيح بحسب ما ينضم إليه من الخارج ، والتطبيق عليه .

* الفصل الثالث :فيما يقدم من الدليل النقلي والعقلي عند تعارضهما معا ، وتحته تمهيد ومبحثان .

* التمهيد : في بيان أن لا تعارض حقيقة بن النص والقياس ، والتطبيق عليه إن وجد في الفتح .

* المبحث الأول : في تقديم النص على القياس عند تعارضهما ، والتطبيق عليه إن وجد في الفتح .

* المبحث الثاني : في تقديم خبر الواحد على القياس عند تعارضهما ، والتطبيق عليه إن وجد في الفتح .

* الخـــاتـــــمـــة : تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها في البحث إلى جانب بعض المقترحات .

* الفهارس : وتشتمل على الآتي :

١- فهرس الآيات القرآنية .

٢- فهرس الأحاديث والآثار .

٣- فهرس الأعلام المترجم لهم .

٤- فهرس المصادر والمراجع .

٥- فهرس الموضوعات .

(٤) منهجي في البحث :

* بعد أن تمت الموافقة على موضوع هذه الرسالة من قبل المجـــالس العلميـــة بالجامعة بدأت في جمع المادة العلمية المتعلقة بالقسم النظـــري مـــن كتـــب أصـــول الفقه،فحصرت المسائل المتعلقة بالتعارض ، وطريقة التخلص منه ، ثم وضعت عنـــاوين للمسائل الأصولية مرتبة حسب الترقيم الموضوعي المتبع في كتب الأصول ، مبتدئـــا بذكر أراء الأصوليين المعتمدين ، وعزو كل رأي إلى قائله في مظانه ، متوخيا في كـــل ذلك طريقة الاختصار حسب الإمكان ، وذلك نظرا إلى أن هذه المسائل كلـــها قـــد بحثت كثيرا في الجانب النظري ، وليس من الضروري أن يكون للحافظ فيها رأي .

* وأما في الـــجـــانب التطبيقـــي فقد قـــمت بقراءة فتح البـــاري بشـــرح صحيح البخـــاري عدة مرات ، ثـــم حررت مواضـــع النـــزاع الـــتي وقـــع فـــيها التعارض بين الأدلة مستخلصـــا الـــجـــمـــوع والتـــوفيقـــات أو التـــــرجيحات التي ذكـــرها العلامة الـــحـــافـــظ ابن حجر رحمه الله تعالى للتخلـــص مـــن ذلـــك التعارض .

* كان العلامة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى يذكر أكثر من وجه للجمع بـــين المتعارضين ، ويناقشها ، ويورد ما يعكر عليها ، ثم ينتهي إلى تحديد وجه واحد يجمع به

بين المتعارضين مع التنصيص عليه ، على أنه الوجه أو الاحتمال الأقوى ، وعندئذ أقوم بتصنيف ذلك الوجه ووضعه تحت الوجه الأصولي المناسب له .

* وأما إذا لم يحدد الوجه أو الاحتمال الأقوى للجمع بين المتعارضين فإني أقوم باختيار الذي أراه الأقوى ، ثم أضعه تحت الوجه الأصولي المناسب له ، مع وضع الأوجه أو الاحتمالات الأخرى التي ذكرها العلامة الحافظ لذلك الغرض في الهامش تكثيرا للفائدة ، وأملا في الإفادة والاستفادة .

* وأما في الترجيح فقد كان العلامة الحافظ يذكر أحيانا للقول الواحد أكثر من وجه لترجيحه على القول الآخر ، وبما أنها تكون مرجحات ليست من نوع واحد فقد كنت أنقلها كلها وأضعها تحت مصطلح "الترجيح بأكثر من مرجح". وأما إذا ذكر لكلا المتعارضين ما يرجح به دون تنصيص على كون أحدهما أقوى على الآخر ، فقد كنت أصنفه تحت مصطلح"تعارض وجهي الترجيح" ثم أقوم بترجيح ما ظهر لي أنه أقوى على الآخر .

* فإذا نص العلامة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى على قوة دليل ما من الدليلين المتعارضين ، فإني آخذ به وأرجحه على ما دونه إن لم يوجد عندي ما يشكل على ذلك من الدليل الآخر ، وذلك لمكانته العلمية الفائقة ، وكونه العمدة والمرجع في نقد الرجال وعلم مصطلح الحديث وغيره .

* وقد التزمت في التطبيق بذكر الكتاب والباب ، والحديث الذي كان مجال التعارض ، مع ذكر جزء من متون الأحاديث أو الروايات الأخرى التي تتعارض مع حديث الباب ، مع ذكر الصفحة والجزء ورقم الحديث في الهامش .

* وقد أعلق على بعض المسائل إذا دعت الحاجة إلى التعليق عليها ، كما أنني زدت بعض التطبيقات عند إيراد القاعدة الأصولية المتعلقة بالموضوع ، كقواعد الجمع بين المتعارضين ، أو ترجيح أحدهما على الآخر ، وذلك لتثبيت أسس القاعدة وتوضيحها ، لأن الهدف هو تطبيق الفروع الفقهية على القواعد الأصولية ، وهو ما لا يتحتم أن يكون من كتاب الفتح فقط .

* وقد التزمت أيضا عدم نسبة القول إلى مذهب من المذاهب إلا من خلال الكتب المعتمدة في ذلك المذهب ، لأنها الأثبت في نقل الأقوال وبيان المعتمد منها .

* إن بابي التطبيق كانت محتوياتهما التطبيقية مرقمة بالأبواب الفقهية التي اجتهدت في وضع العنوان المناسب لها ، وذلك تأسيا بالإمام البخاري رحمه الله تعالى الذي وضع أبوابا لكل التراجم التي أورد لها أحاديث تدل عليها .

* لم أتبع طريقة الفقهاء في ترتيب أبواب الفقه ، بل جعلتها تابعة للقواعد الأصولية التي صنفت تحتها تلك الأبواب الفقهية المذكورة ، مع الأخذ بعين الاعتبار ترتيب ورودها في فتح الباري في كل صنف من أصناف القواعد الأصولية .

* رقم الآيات القرآنية ، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية ، ويتكرر ذلك عند تكرار الآية في أكثر من موضع إلا ما ندر .

* خرجت الأحاديث والآثار من كتب السنة ، وقد كان منهجي في ذلك:أن الحديث إذا كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إلى أحدهما أو كليهما. وكانت طريقة العزو إليهما أو إلى غيرهما من كتب السنة هي ذكر الكتاب ، والباب ثم رقم الحديث ، وقد أكتفي بذكر رقم الحديث . وهذه الطريقة أيسر في معرفة موطن الحديث وإن اختلفت الطبعات من ذكر الجزء والصفحة . هذا فيما أمكن تخريجه من الأحاديث والآثار . أما ما تعذر ذلك - وهو نادر - فإن المصدر الذي ذكرها وهو الفتح يعد مصدرا لها .

* ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في صلب الرسالة عند أول موضع يرد فيه ذكر العلم إلا ما ندر ، إلا أنني تركت ترجمة الأعلام الواردة في التمهيد ، كما تركت أيضا الترجمة للمشاهير كالخلفاء الأربعة رضوان الله عليهم ، وكذلك أئمة المذاهب الأربعة رضي الله عنهم ، مع الإشارة إلى بعض مصادر تلك التراجم .

* وضعت للرسالة الفهارس الفنية التي تخدمها وتسهل الرجوع إليها،وهي ما يأتي:

(١) - فهرس : الآيات القرآنية .

(٢) - فهرس : الأحاديث والآثار .

(٣) - فهرس الأعلام المترجم لهم .

(٤) - فهرس المصادر والمراجع .

(٥) - فهرس الموضوعات.

* إن النسخة التي اعتمدت عليها بالنسبة لفتح الباري هي النسخة المطبوعة حديثا ١٤١٤هـ/١٩٩٣م والمقابلة بالنسخة التي أشرف على تصحيحها سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظه الله تعالى ورعاه . وقد اعتمدت الأرقام التي وضعها العلامة الحافظ محمد فؤاد عبد الباقي للكتب والأبواب والأحاديث ، واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها ، وناشرها دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .

* هذا وقد بذلت بتوفيق الله تعالى ما استطعت من جهد ، ولكنه جهد المقل . غير أني أطمع في فضل الله الواسع ، فإن كنت قد وفقت فذلك بفضل الله تعالى وحده . وإن كان غير ذلك فلا أدعي الكمال ، والكمال لله وحده ، والنقص من لوازم البشر على حد قول الشاعر :

إن تجد عيبا فسد الخللا *** فجل من لا عيب فيه وعلا

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يجازي شيخي فضيلة الأستاذ الدكتور سعيد مصيلحي على ما عاناه معي من التعب الشديد في إتمام هذا البحث في الجامعة وفي منزله المبارك ، وعلى كل ما لمسته من فضيلته من صبر وحسن خلق وحسن مسايرة لجهلي وقصوري حتى أتم الله هذا البحث . جزاه الله عني كل خير . كما أسأله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم ، وأن يجعله نافعا لطلاب العلم ومحل استفادة لكل راغب في ذلك . إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع :[القواعد الأصولية المتعلقة بالتعارض والتخلص منه عن طريق الجمع بين المتعارضين ، أو ترجيح أحدهما على الآخر ، تطبيقا من كتاب "فتـــــح البـــاري " للعلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني]رحمه الله تعالى .

يتكون هذا الموضوع من قسمين:

القسم الأول: ويحتوي على نبذ وباب واحد .

القسم الثاني : يحتوي على تمهيد وبابين .

التمهيد

نبذة موجزة عن حياة الإمام البخاري رحمه الله تعالى .

نبذة موجزة عن حياة العلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى .

نبذة موجزة عن القواعد الأصولية وأهميتها بالنسبة للفقيه والمحدث .

أولا: نبذة موجزة عن حياة الإمام البخاري رحمه الله تعالى . ويشـــتمل على الفقرات التالية :

ف ١ : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ونسبته .

ف ٢ : مولده ، ونشأته .

ف ٣ : صفاته الخلقية والخلقية .

ف ٤ : ثناء الناس عليه .

ف ٥ : تأليفه لجامعه الصحيح،وعدد أحاديثه ومؤلفاته الأخرى إجمالاً .

ف ٦ : أصول فقهه .

ف ٧ : وفاته .

ف ١ : اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبته .

ف ٢ : مولده ، ونشأته .

ف ٣ : صفاته الخلقية والخلقية .

ف ٤ : ثناء الناس عليه وتعظيمهم له .